من لا التزاد بعد الاثبات وماولا لا اعتبر ان عاملين بعد الاثبات لانهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا خلاف ليس زيد شيا الا شيا لانها عملت للفعلية فلا اثر لنقض معنى النفي لبقا الامر العامله في لاجله ومن ثم جاز ليس زيد الا قايما وامتنع ما زيد الا قايما

واعلم انه يتعذر البدل على اللفظ في اربعة مواضع في المجرور بمن الاستغراقيه والمجرور بالبا المزيده لتاكيد غير الموجب نحو ما زيد او ليس زيد او هل من رجل وفي الخبر المنصوب زيد في وفي اسم لا التبرية اذا كان منصوبا او مفتوحا نحو لا غلام ولا رجل وفي الخبر المنصوب لما الحجازيه وانما يتعذر الابدال من لفظ المجرور بمن المذكوره لانها وضعت لتفيد ان عدم الايجاب شامل لجميع افراد المجرور بها سوا باشرت المجرور كما في ما جاني من رجل او كان تابعا لما باشرها نحو ما جاني من رجل وامراه والا الاتيه بعد غير الموجب ناقضه لعدم الايجاب ومع بطلان عدم الايجاب كيف يشمل افراد ما بعدها وكذا يتعذر الابدال من لفظ المجرور بالبا المذكوره لانها وضعت لتدل على تاكيد عدم ايجاب مضمون المجرور بها سوا كان مجرورها مباشرا لها نحو ما زيد بقايم اي قيامه غير ثابت قطعا او تابعا لمباشرها نحو ما زيد بقايم ولا قاعد والا الاتيه بعدها مبطله لعدم الايجاب ومع بطلانه كيف يبقى موكدا وكذا يتعذر الابدال من اسم لا وخبر ما المذكورين لان عمل الحرفين انما كان لاجل نفيهما كما ذكرنا قبل والا تبطل النفي الذي عملا له فكيف يعملان مع عدم سبب العمل ولا يجوز على مذهب الاخفش ايضا الابدال من لفظ المجرور بمن المذكوره وان كان مذهبه تجويز زياده من في الموجب قد كان من مطر ويغفر لكم من ذنوبكم لان كلامنا في من الاستغراقيه ولا يمكنه ان يركب جواز زيادتها في الموجب ليست هذه وكذا البا المزيده في نحو القي بيده وكفى بالله وبحسبك غير هذه التي بحث فيها اي التي لتاكيد غير الايجاب فلا يجوز زياده البا في نحو القي بيده اعني في الموجب اعمال الباقي ما بعد الا فيما بني الى الاستثنا وقد اجاز الكوفيون اعمال من والبا المذكورتين اي المخصصتين بغير الايجاب فيما بعد الا اذا كان منكرا نحو ما جاني من احد الا رجل فاضل وما زيد بشي الا شي حقير واما اذا كان معرفا فلا ولعلهم نظروا الى ان عدم الايجاب وان زال بالا الا ان من الاستغراقيه لما لزمت النكره وضعا والبا المذكوره اصلها ان تدخل على النكره لان موضعها الخبر واصله التنكير جاز ان تعملا في المنكر لمناسبته ما سبق ان يدخلا وان كان في حيز الايجاب وسهل ذلك عدم مباشره الحرفين للمجرورين والاولى المنع من ذلك لان العله المذكوره قبل في امتناع جرهما لما بعد الا تعم المعرف والمنكر وما ذكروه كان يمكن ان يعتذر به لو ثبت في النقل جر المنكر بعد الا بهما وقال ابو علي انما لم يجز البدل في جاني من احد الا زيد ونصبه في لا رجل الا زيد لامتناع دخول من الاستغراقيه على المعرفه منها ولا يطرد بهذا التعليل في ما جاني من احد الا رجل صالح فانه لا يجوز جره اتفاقا منهم ولا في نحو لا رجل في الدار الا رجل فاضل فانه لا يجوز ابداله على اللفظ اجماعا ولنا ان نقول انما لم يجز الابدال على لفظ اسم لا وخبر ما المذكورين لان اعمالهما لا تقتضي بقاء نفيهما بعد لما اذ لا يعملان الا للنفي ومع الا تقتضي زوال نفيهما بعد لما فيلزم التناقض فان قيل يلزم مثله في ليس ويجوز

اتفاقا ليس زيد شيا الا شيا لا يعبا به لان معنى ليس وما شي اجماعا منهم قلت كلمتنا تساوي نفيهما ولا يلزم التناقض لان اعمال ليس فيما بعد الا لا تقتضي بقا نفيها بعدها اذ عملها ليس للنفي بل لكونها فعلا وعملها لا يزول بالا كما يزول نفيها فان قيل فقد اثبت لها معنيين احدهما يزول بالا وهو النفي والاخر لا يزول به وهو الفعليه وما مثلها في المعنى اتفاقا فيلزم ان يكون في ما ايضا معنى الفعليه قلت كان معنى ليس في الاصل ما كان وانما حكمنا بذلك للحوق علامات الافعال اياها نحو لست ولسن ثم سلبت الدلاله على الزمان الماضي فبقيت مفيده لنفي كون مضمون خبرها مطلقا او في الحال كما مر ومعنى نفي كون مضمون الخبر او نفي مضمون الخبر شي واحد في الحقيقه والمعنى وان كان نفي الكون معنى الفعليه وليس في الجاد معنى النفي في لفظ اخر ذلك وهو معنى ما ثم قيل انهما بمعنى واحد اي في الحقيقه والمعنى ورب شيين معناهما الوضعي مختلف وموداهما شي واحد فاذا ثبت هذا قلنا ان الا انقضت معنى النفي في ليس وبقي معنى الكون وهو الناصب للخبر دون النفي كما كان زيد الا منطلقا واما ان ليس ايضا تفيد بالجاد معنى نفي الكون في لفظ اخر وهو الجمله بعدها فينبغي ان يكون حرفا ولا يكون فيها معنى الفعليه فالجواب ان ذلك فيها عارض وكان اصلها ان يكون بمعنى ما ثبت وما حصل فتفيد معنى في نفسها كساير الافعال التامه فافادتها لكون النفي في غيرها وافادة لفظ كان للكون المثبت في غيرها عارضه كتجرد عسى وبيس عن الزمان كما سبق في اول الكتاب فان قلت فاذا لم يجز الجر ولا النصب فيما بعد الا في نحو ما زيد بشي الا شي لا يعبا به ولم يجز النصب في ما زيد شيا الا شي لا يعبا به فما وجه الرفع قلت في محل خبر ما الحجازيه راجح الرفع وذلك لضعفها في باب العمل المبتدا والخبر يترافعان كما مر في حد الاعراب الا ان النواسخ اذا دخلت على المبتدا غلبتهما لكن لا تبقى عليهما تقديرا اذا كان العامل حرفا لضعفه ومن ثم اذا كان العامل حرفا لا بغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضروره نحو ان زيدا قايم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما في ما نحن فيه فانه لم يبق طريق الا اعتبار ذلك المقدر وسهل ذلك الاعتبار ضعف ما الحجازيه في العمل لعدم لزومها احد القبيلين كساير العوامل ولذا لم يعملها بنو تميم وهو القياس ولضعفها في العمل تلغى بتقدم الخبر وبتوسط ان بينها وبين المعمول لكن اذا وجد بد وجه لم يحمل على الاعراب المحلي فلا يقال ما زيد رجلا ظريف ولا ما هو رجلا وامراه بالرفع لان الحمل على الاعراب المحلي القوي اذا وجد اعراب ظاهر مرجوح عند كثير كما مر في عجبت من ضرب زيد وعمرو حتى قال بعضهم لا يجوز فكيف بالمحلي الضعيف فاما اذا اضطر الى الحمل عليه كما في نحو ما زيد بشي او شيا الا شي وفي نحو ما زيد بقايم او قايما بل قاعد او لكن قاعد كما مر في خبر ما فالواجب الحمل عليه اجابه لداعي الضروره هذا وفي رفع ما بعد الا في نحو لا احد فيها الا زيد وجهان الابدال من محل لا احد والابدال من الضمير المستكن في قولك فيها كما قلنا في نحو ما رايت احدا تقول ذلك الا زيد بالرفع ولا يمتنع النصب على الا لكنه ها هنا افضل من النصب في نحو ما جاني احد الا زيد لان النصب على الاستثنا مطلقا افضل من البدل على ما تقدم وهو مع قلته في نحو لا رجل فيها الا زيد ليلتبس بما لا يجوز من

Copyright ... University